ارتفاع إنتاج اليمن من الخضروات إلى (995) ألف طن العام الماضي

صنعاء /سبأ:

ارتفعت كمية إنتاج اليمن من محاصيل الخضروات خلال العام الماضي الى 995 ألف و381 طن من مساحة زراعية بلغت 82 ألفا و103 هكتارات, بزيادة 90 ألفاً و501 طناً عن العام 2006م.

وأوضحت بيانات الإحصاء الزراعي - حصلت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منها- أن خضار البطاطس احتلت المرتبة الأولى من حيث الإنتاج بواقع 249 ألفاً و5 أطنان وبمساحة تجاوزت 19 ألفاً و343 هكتار , تلتها الطماطم بإنتاج بلغ 232 ألف و910 أطنان وبمساحة بلغت 16 ألفاً و934 هكتاراً.

وحسب البيانات فإن كمية إنتاج اليمن من محصول البصل خلال العام الماضي 2007م بلغت 191 ألفا و284 طنا في مساحة زراعية بلغت 13 ألفا و402 هكتار ,محققا ارتفاعا ملحوظا من 82 ألف طن في مساحة 5 آلاف و652 هكتارا في 2003م , وبزيادة خلال السنوات الأربع تجاوزت 109 آلاف طن بمعدل نمو 133 بالمائة في الكمية وبنحو 7 آلاف و750 هكتارا وبنسبة نمو 137 بالمائة في المساحة .

وعزا خبراء الإقتصاد الزراعي الزيادة في انتاج اليمن من محاصيل الخضراوت واتساع رقعتها الزراعية الى المدخلات الفنية والتقنات الحديثة التى انتجتها الهيئة العامة للبحوث الزراعية ,الى جانب دور الإرشاد الزراعي في توعية المزارعين من خلال الحقول الارشادية والعمليات الإيضاحية التى تستهدف شريحة واسعة من المزراعين .

ولفتو الى ان توفير بذور الأصناف المحسنة من تلك المحاصيل يعد ابرز العوامل التي ساهمت في زيادة الإنتاجية من الخضروات ,الى جانب عوامل اخرى تتمثل بالمعدات الزراعية الحديثة وطرق الري الحديث واستخدام الأسمدة بنسب معينة في الزراعة .

من جانبه أرجع مدير عام التسويق بوزارة الزراعة والري المهندس فاروق محمد قاسم الزيادة الملحوظة في انتاجية اليمن خلال العام الماضي من محاصيل الخضروات الى عوامل تتعلق بالتصدير.. معللا ذلك ان تصدير كميات كبيرة من بعض الخضروات (كالطماطم والبطاطس والبصل والشمام والحبحب) الى دول الجوار خلال عام 2006م ترتب عليه اقبال قطاع واسع من المزارعين على زيادة المساحات المزروعة من الخضروات.

واضاف « ان تلك العوامل أسهمت بشكل كبير في تشجيع المزارعين للتوجه نحو التوسع في زراعة محاصيل الخضروات عموما ,فضلا عن الارباح التى يجنيها المزارع مقارنة بتكاليف مدخلات الإنتاج » .

يشار الى ان المساحات المزروعة بمحاصيل الخضروات في اليمن خلال العام 2006م بلغت 75 ألفاً و685 هكتاراً ,حيث تشمل خضار البطاطس والطماطم والبصل والشمام والحبحب والباميا والجزر والثوم والخيار والفجل والبيبر وغيرها .

الإدارة المحلية تؤكد على دور السلطة المحلية في التنمية السياحية

صنعاء / سبأ :

أكد الوكيل المساعد لقطاع التنمية المحلية بوزارة الإدارة المحلية محمد حمود الحمادي، أن السلطة المحلية بمكوناتها المختلفة، تمثل أحد ركائز نجاح خلق الوعي بأهمية السياحة، ومردوداتها الاقتصادية.

وقال: يمكن للمجتمع المحلي وأعضاء المجالس المحلية، والقيادات المحلية الإدارية الرسمية و الشعبية، أن يعملوا على رفع الوعي بما يحقق التوازن بين التنمية السياحية، و متطلبات المجتمعات المحلية، ويمكن أن تعزز التنمية السياحية بمجهود يسيرة ، من التوعية، و الإقناع، وتدخلات محدودة من قبل السلطة المحلية، وبمشاركة المجتمعات المحلية في التخطيط للتنمية وإدارة المشروعات.

وشدد الحمادي على أن الوعي بأهمية السياحة لا يقف عند التفكير بالمشاريع السياحية، وحركة السياحة، لان هذه الحركة والمشاريع مرتبطة بجودة الخدمة ولطف التعامل، والحفاظ على النظافة العامة والبيئة والسلوك الحسن.

ونوه بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه السلطة المحلية في مجال التنمية السياحية، وخلق وعي بأهميتها وفقا لظروف المجتمع المحلي وطابعه العام، وخصوصية بيئته، وذلك من خلال تكوين لوحات سياحية، ذات تميز جغرافي، سكاني، إنتاجي، إلى جانب إمكانية أن يتبنى أفراد المجتمع ذاته التعريف بالطبيعة والهوية السياحية لمنطقتهم، وتغليب الصورة ذات البعد السياحي.

ودلل على ذلك بمنطقة الأهجر بما تملكه من مناظر ساحرة، وعيون مياه رقراقة، وتساءل:« لما لا تكون هذه المنطقة التي هي مقصد زيارة لغرض شراء القات، محطة ذات بعد سياحي تجتذب الزوار لهذا الغرض من الداخل والخارج، وتتوفر بها مقومات الجذب السياحي مثل المطعم المناسب، والمرافق التي تساهم في الحفاظ على نظافة و جمال المنطقة».

ولفت إلى ما يمكن أن يلعبه المجتمع المحلي من أبناء المنطقة في توفير مقومات الجذب السياحي في تلك المنطقة ما يجعل الزائر إليها بغرض السياحة ينفق أضعاف ما ينفقه الزائر بغرض شراء القات.

وبيّن الحمادي الدور التنفيذي للسلطة المحلية، والمتعلق بالتنمية السياحية، والذي تناولته المادة 12 من قانون السلطة المحلية في فقراتها (15و16)، والتي نصت على أن تقوم السلطة المحلية بإعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بتنشيط السياحة، وتشجيع الاستثمار السياحي، واقتراح التدابير الكفيلة بحماية الآثار والمخطوطات، ومنع الاعتداء عليها.

واقتراح التدابير الكفيلة بالمحافظة على التراث الشعبي، والعمل على تنمية وتطوير الأنشطة الثقافية والفنية في مختلف مجالات وصنوف الإبداع، ورعاية وتشجيع المبدعين والموهوبين والاتحادات والجمعيات والمنظمات الثقافية والفنية في المحافظة والإشراف عليها.

وشارا إلى أن هذا الدور نظمته اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية بالمادة رقم(13) البند السابع منها، والمتعلقة بالثقافة والسياحة والآثار، والتي جاءت كما يلي: المحافظة على المخطوطات وحماية الآثار والمناطق الآثرية، ومنع الاعتداء عليها، المحافظة على المدن التاريخية والحضارية وطابعها المعماري، تنظيم المهرجانات والمواسم والفعاليات والمعارض الثقافية والفنية، إنشاء الفرق الفنية المختلفة والحفاظ على التراث والموروث الشعبي، الرقابة على المصنفات الفنية والأدبية ودور العرض السينمائية والمسرحية، تنشيط السياحة وتشجيع الاستثمار السياحي والتعريف بالمعالم السياحية والترويج لها وتنظيم وسائل وأساليب الدعاية السياحية والإشراف والرقابة على المنشآت السياحية، منح تراخيص استثمار استغلال الشواطئ للأغراض السياحية والثقافية والترويحية، تنفيذ المشاريع الخدمية في مجال الثقافة والسياحة والآثار بحسب المستويات المحددة.

وطالب الوكيل المساعد بوزارة الإدارة المحلية لقطاع التنمية المحلية بضرورة استكمال الاستراتيجية الوطنية للسياحة بمداها التنفيذي، وتفعيل المكونات ذات السلطة بمهام السلطة المحلية بما فيها الوعي السياحي، ودور المجتمع المحلي إزاءه.

إعلان